الآليات التداولية ومنطق الخطاب
من الفعل اللغوي إلى المبدأ الحواري

د. عبد اللطيف مرزوق السُلمي[1]

مقدمة

حاولت الفلسفة الوضعية المنطقية في الغرب خاصة مع "فريجيه" و"كارناب"، النظر إلى اللغة على أنها مجرد أداة لتمثيل الفكر والواقع، تختزل وظائفها في الوظيفة الإخبارية، وأغفلوا سائر وظائفها الأخرى وفي مقدمتها لوظيفتين التعبيرية والتفاعلية، وكان هذا سبب ظهور حركة نقد الوهم الوصفي، كما سماه فيلسوف اللغة "جون أوستين" على اعتبار أن هؤلاء الفلاسفة أهملوا البعدين التداولي والاجتماعي للغة، حيث انصب جهدهم منذ "أرسطو" في البحث في القضايا الحاملة للأحكام التي تقبل أن يحكم عليها بأنها صادقة إن طابقت الواقع، وبأنها كاذبة إن خالفت الواقع، وأبعدوا الجمل الإنشائية في ميدان بحثهم، واعتبروها مجرد أشباه إثباتات ومجرد تعابير انفعالية، قد تصلح في مجال الشعر أو التعبير عموما ولا تصلح لصياغة القضايا المنطقية.

كما حاولت الفلسفة التحليلية، مع فيلسوف اللغة الألماني لودفيغ فيتجينشتاين أن تساهم في إثراء الدرس اللساني الحديث، والدرس التداولي منه على الخصوص، ذلك أن الإشكالات الفلسفية المتداولة في واقعنا،لم يعد فهمها وإفهامها ممكنا إلا باعتبارها إشكالات لسانية، كما أن تعرف

1- أستاذ علم اللغة السياسي المساعد – جامعة جدة – المملكة العربية السعودية.

الناس على العالم ومحاولة إدراكه يظل دائما متأثرا بكل أشكال التعبير اللساني. من هذه الزاوية أصبح الحديث عن تجربة حسية خالصة دون تأثرها بالتفكير اللغوي ضربا من المستحيل. كما أن إمكانية الحديث عن معنى مباشر وشفاف لم تعد قائمة، فاللغة هي دائما حمالّة أوجه وقيم إيحائية مضافة. وفي هذا السياق، الذي يعرف تشابكا بين الإدراك الحسي واللغة، شقت الفلسفة التحليلية طريقها. وقد تأثرت اللسانيات بنظرية فيتجينشتاين عن "الألعاب اللغوية" واهتمت بمعنى الكلام في السياق المرتبط به. وقد قام الإنجليزي جون أوستين بوضع أصول نظرية للأفعال اللغوية وحاول الأمريكي جون سورل تطويرها، بينما عمل غرايس وآخرون على مدّ نطاق اشتغالها. وأشار طه عبد الرحمن إلى أن الفكرة الأساس لهذه النظرية إجمالا، هي« أن الجمل اللغوية لا تنقل مضامين مجردة، وإنما تؤدي وظائف تختلف باختلاف السياقات والمقامات المتنوعة.»[1]

إن بناء هذه النظرية في سنوات الخمسينات والستينات بإيعاز من نظرية فيتجينشتاين؛ لأن من يقول شيئا، كما أدرك ذلك أوستين، فإنه "يقوم بفعل شيء". والسؤال الحاسم في فهم جملة ما، ليس هو ما إذا كانت صادقة أم كاذبة، ولكن ما إذا كان فهم مقصدها ممكنا أم غير ممكن. بمعنى آخر حاول أوستين أن يعيد الاعتبار للجمل الإنشائية، التي أهملها التصور القديم، ولم يولها ما تستحق من الدراسة في جانبها التداولي، إذ بواسطة الاستعمال يسهل التواصل، وكلما غاب مقام الجملة وسياقها في العملية التواصلية أدى ذلك إلى غموضها وركاكتها.

وفي الفلسفة المعاصرة فإن اسم أوستين و فيتجينشتاين غالبا ما يرتبط بفكرة الريادة في المجال التداولي للغة الذي ساهم على نحو يقيني في تقويض تصورات المنطق الوضعي للقضايا وذلك بإعطاء أهمية قصوى

لمفهوم الاستعمال عن المعنى والتركيز على مقاصد الدلالة ثم أفعال اللغة بدل محتوياتها، ولكن أيضا من خلال تأكيد الفيلسوفين على العلاقة الرابطة بين المعايير الاجتماعية والمعايير اللسانية المحددة.[2]

1-1 الآليات التداولية الأصول: جون أوستين كيف ننجز الأشياء بالكلمات

إن مصطلح الأفعال الكلامية هي المعادل الترجمي الإنجليزي لـ: Speech acts التي كثر وشاع تداولها بين الباحثين العرب. وحين نتحدث عن الفعل نقصد به الحدوث والوقوع، ومن ثم إنجاز الأفعال بمعنى الإنشاء والابتكار، وعليه فالإنشاء هو ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام وهذا المعنى للإنشاء هو الذي يقدمه أوستين؛ فنحن ننجز الأشياء بالكلام؛ أي نخرجها من حيز العدم إلى الوجود.[3] ومن الضروري أن لا يغيب على البال أن فعل الكلام شامل للمنجز الكلامي، والمنجز الكتابي.[4] وعلى مستوى الدراسات النصية فإن الفعل اللغوي يمثل التأكيد على أشياء، أو إعطاء أوامر، أو إثارة أسئلة، أو القيام بوعود أو غير ذلك من الأفعال التداولية التي تركز على تأويل النصوص باعتبارها أفعالا للغة كالوعد، والتهديد، والاستفهام والطلب. ومن ثم فعبارة المتكلم عن قصده هي إنجاز لفعل ما.

وترمي الأفعال إلى صناعة مواقف بالكلمات مع الميل إلى التأثير في المخاطب، بحمله على فعل، أو ترك، أو تقرير حكم، أو إبرام عقد أو الإفصاح عن حالة نفسية وشعورية.

ويميز أوستين في كتابه كيف ننجز الأشياء بالكلمات، بين الاستعمال العادي للغة وبين الاستعمال المتطفّل، ويقصد بهذا الأخير كلّ الصيغ التي تشوّش على الاستعمال العادي للغة ويمثل لذلك بالكتابة الشعرية والروائية

والمسرحية. وهو ما أسماه جون لوسيركل في كتابه عنف اللغة "بالمتبقي". هذا التمييز بين استعمالات اللغة قاد أوستين إلى استحضار ثنائيات في مجال اللغة أطلقت عليهما تسميات عدة نوردها هنا للإيضاح، وهذه الثنائيات هي: جاد/غيرجاد، عادي/غير عادي، أولي/ثانوي.

لقد ساد اعتقاد بعض فلاسفة المنطق الوضعي، الذين دأبوا على تحليل معنى الجملة مجردة من كل سياق ولأمد طويل، بأن عبارة ما لا يمكنها أن تقوم سوى بوصف وضع ما أو حالة ما والحكم عليها بأنها ما يحتمل الصدق أو الكذب، وبمعنى آخر ليس هناك سوى ملفوظات ثابتة وتقريرية. ومثل ذلك:

1- الشمس مشرقة اليوم.

2- فاز اللاعب في المبارة.

فالجملتان تصفان وضعا ما وتحتملان لأن تكونا صادقتين أو كاذبتين حسب مطابقة هذا الوضع الموصوف للواقع أو عدم مطابقته له. فهذا النوع من الجمل هو الذي يملك دلالة في مقابل الجمل التي تفتقد لهذه الدلالة، أي الجمل التي لا تحتمل الصدق ولا الكذب. وعلى العكس من ذلك بين أوستين أن التصور المنطقي الوضعي يحتاج إلى مراجعة، إذ أن الأقوال اللغوية تمتلك دلالة معينة وتعكس نمطا ونشاطا اجتماعيا أكثر منها أقوالاً يعتريها مفهوما الصدق والكذب؛ فليست كل الجمل جملا خبرية. فهناك ملفوظات لا تخضع لمثل هذا التصنيف ولا تندرج ضمن هذه الخانة يتعلق الأمر عنده بالملفوظات الإنجازية. فاللغة يمكن أن توظف لإنجاز وعد أو تهديد أو تصريح أو رجاء أو تمني أو زواج أو تعميد أو طلاق أو رهان أو مقايضة..... كما أنها تشتمل على استفهام وعبارات تعجب وأوامر ونهي...وتعابير خاصة بالأمنيات والتطلعات وعبارات الترهيب والترغيب والتشجيع وغيرها من الأفعال التي يقترن القول

فيها بإنجاز الفعل. وبمعنى آخر، إن تلفظا ما يكون إنجازيا عندما لا يكتفي فقط بوصف واقع ما ولكن عندما ينخرط هو نفسه في إنجاز فعل ما.

يقول جوناثان كولر: لقد طور الفيلسوف البريطاني جون أوستين في الخمسينيات مفهوم النطق الأدائي، واقترح تمييزًا بين ضربين من المنطوقات:

1- المنطوقات الخبرية، وهي التي تقدم تقريرًا، وتصف موقفًا، وتحتمل الصدق أو الكذب.

2- والمنطوقات الأدائية أو الأقوال الأدائية أو الإنجازية، فلا تحتمل الصدق أو الكذب، وهي في واقع الأمر تقوم بأداء الفعل الذي تشير إليه.[5]

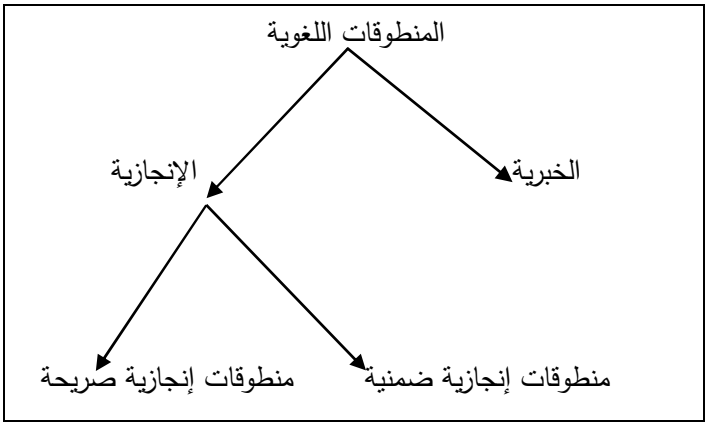

وانطلاقا من التصنيفات السالفة يميز أوستين بين نوعين من الملفوظات: الملفوظات التقريرية الوصفية والملفوظات الإنجازية. غير أنه سرعان ما تبين له لاحقا، عدم دقة هذا التمييز هذين النوعين من الملفوظات؛ لأن الأقوال التقريرية الوصفية غالبا ما تعمل هي الأخرى على إنجاز فعل ما لكن بصورة مضمرة أي أن فعلها الإنجازي غير ظاهر على مستوى السطح.

يستفاد من هذا الكلام انتماء كل الملفوظات اللغوية إلى فئة الملفوظات الإنجازية مع فرق دقيق يظهر على مستوى توظيف كل ملفوظ لفعله الإنجازي، فثمة ملفوظات إنجازية صريحة وملفوظات إنجازية مضمرة. هذا التقسيم مكّن أوستين من بناء نظرية كلية للأفعال اللغوية اختزلها في ثلاثة أفعال هي: [6]

1 – فعل القول: ويقصد بذلك الأصوات التي يخرجها المتكلم والتي تمثل قولا ذا معنى.

2 – فعل الإنجاز: ويقصد بذلك أن المتكلم حين يتلفظ بقول ما، فهو ينجز معنى قصديا أو تأثيرا مقصودا وهو ما أسماه أوستين بقوة الفعل، وقد اشترط أوستين لتحقق هذا المعنى الإنجازي ضرورة توفر السياق العرفي المؤسساتي لغة ومحيطا وأشخاصا. فعبارة من قبيل:

- سأحضر للقائك غدا.

يعتمد معناها الإنجازي - الوعد هنا - على مدى تحقق شروطها بحيث يكون المتكلم قادرا على الوفاء بوعده، وأن ينوى فعل ذلك وأن يكون واثقا من أن المستمع يرغب في رؤيته، ذلك لأن انتفاء رغبة المستمع في رؤية المتكلم قد يحيل المعنى الإنجازي هنا من "وعد" إلى" وعيد."

3 – فعل التأثير: ويعنى بذلك أن الكلمات التي ينتجها المتكلم في بنية نحوية منتظمة محملة بمقاصد معينة في سياق محدد تعمل على تبليغ رسالة وتحدث أثرا عند المتلقي أو المستمع، وإذا كان المثال السابق قد أفاد معناه الإنجازي -الوعد - فإننا هنا لسنا بإزاء فهم الرسالة المنجزة فحسب بل نحن هنا في حالة من التهيؤِ والانتظار استتبعتها قوة القول عبر المعنى الإنجازي – الوعد. [7]

وقد قام أوستين بتصنيف الأفعال الكلامية على أساس قوتها الإنجازية إلى خمسة أصناف؛ إلا أنه لم يتردد بالقول بأنه غير راض عن هذا التقسيم؛ وهو كالآتي:

1. – **الحكميات**: تتمثل في الحكم، نحو التبرئة، الإدانة، الفهم، إصدار الأمر الإحصاء، التوقع، التقويم، التصنيف، التشخيص، الوصف، التحليل ...

2. - **التنفيذيات** (أفعال القرارات) وتقضي بمتابعة أعمال مثل: الطرد، العزل الاتهام، التسمية، التوصية، الاستقالة، التوسل، الفتح، أو الغلق ... ويبدوا هذا القسم فسيحا جدا ويتأسس التمييز بين الأعمال المندرجة فيه؛ وبين الأعمال المندرجة في الصنف الأول، على كون "التنفيذيات"هي أعمال تنفيذ الأحكام، ولكنها ليست في حد ذاتها "حكميات ." تلزم المتكلم بالقيام بتصرف بطريقة ما؛

3. - **الوعديات** (أفعال التعهد): إن الوعديات تمثل: الوعد، الموافقة، التعاقد، العزم، النية، القسم، الإذن..." وإن وجدت فروق في الدرجة بين "التعاقد" و"النية " فذلك راجع إلى أعمال من طبيعة واحدةُ ، التي تحمل على القول الإنشائي الأولي: "سأفعل".

4. - **السلوكيات** (أفعال السلوك) وهي أعمال تتفاعل مع أفعال الغير؛ نحو: الاعتذار الشكر، التهنئة، الرأفة، النقد، التصفيق، الترحيب، الكره، التحريض. "..

5. – **العرضيات** أو (التبيينات) وهي أعمال تختص بالعرض مثل: التأكيد، النفي والوصف، الإصلاح، الفكر، المحاجة، التأويل، الشهادة، الثقل، التوضيح، التفسير، والإحالة.[8]

إن النتائج الأولية التي توصل إليها أوستين في الخمسينات، خضعت لدراسة نقدية مكثفة، شارك فيها فلاسفة مثل: ستراوسن، وكوهين، وسيرل،

وفاندرفكن. ويرى أوستين أن الأقوال قد تكون أحيانا أفعالا، أو مؤدية إلى أفعال، وأهميتها ترجع إلى إثبات أن تلك الأقوال ليست خالية من المعنى، وإلى تحديد السمات المميزة لها، وأهم تلك السمات: هو ارتباطها بالمتكلم وبالموقف الذي تقال فيه، ومن ثم نحكم بأنها ملائمة أو غير ملائمة.[9]

1-2 الآليات التداولية، التطورات: جون سورل المستدَرك على أوستين

أما جون سورل فقد استفاد من دروس أوستين، هذه الاستفادة مكنته من إضفاء نوع من الانتظام على أفكار أستاذه. بأخذه لفكرة أن المعنى هو نوع من الفعل واعتبر أن دراسة اللغة هي جزء فرعي من نظرية الفعل. وتدور فكرته حول الوظائف أو المعاني المرتبطة بالأفعال الإنجازية، وبإيحاء من هذه الفكرة قدم سورل تعاريف للأفعال الإنجازية المتنوعة ضمن الشروط الواجب توفرها عند أداء فعل لغوي بشكل مؤثر.

إن احتفاظ سورل بما نعته "بالفعل الإنجازي" (القوة الإنجازية)، ترتب عنه ظهور فكرة أخرى تمثلت في أن دلالة الجملة هي الصورة الجامعة بين محتواها القضوي (الإحالة والحمل) وقوتها الإنجازية التي ترافقها، ومثل ذلك:

1_هل سافر زيد؟

تتكون دلالة هذه الجملة من فعل قضوي يمثله المحتوى القضوي للجملة (أو معناها الحرفي)، ومن فعل إنجازي أو قوة إنجازية ماثلة في الاستفهام الذي يتحقق بمجرد التلفظ بالجملة من لدن متكلم وفي زمن حاضر. وبذلك، نحصل على البنية (2) التي صاغها أحمد المتوكل على النحو التالي[10]:

2_قو (قض)

حيث إن قو = قوة إنجازية = الاستفهام، وقض = فعل قضوي محتوى الجملة (السؤال عن سفر زيد).

وعلى هذا الأساس فإن تحقق المحتوى القضوي للأفعال الإنجازية عند سورل يكون هو زمان التلفظ ذاته.

ينضاف إلى هذه المؤشرات، بعض المقومات التقديرية أو التأثرية التي تتضمن حكما أو حالة "للقائم بالتلفظ وهي مؤشرات وردت في "نظرية الأفعال اللغوية" عند سورل أشار إليها الدكتور أحمد المتوكل على التوالي:

- الأفعال "الحكمية": وهي أفعال تمثل لواقع تمثيلا يكون صادقا أو كاذبا.
- الأفعال "الأمرية": وهي أفعال يقصد بها المتكلم حمل المخاطب على فعل شيء ما.
- الأفعال "الالتزامية": وهي أفعال يلتزم بها المتكلم بفعل شيء ما في المستقبل.
- الأفعال "التعبيرية": وهي أفعال تعبر عن حالة نفسية تعينها شروط الصدق حول واقعة ما يحددها المحتوى القضوي للجملة.
- الأفعال "الإنجازية": وهي أفعال يتحقق محتواها القضوي، إذا توفرت شروط إنجازها، حين التلفظ ذاته.

إضافة إلى هذا، نجد مؤشرات تداولية تؤشر على طبيعة التلفظ، من ذلك مثلا، هوية كل من المتكلم والسامع وزمان التلفظ (الحاضر)، ومكانه والعلاقة الممكنة بين المتحاورين وبين الملفوظ.

ويلعب مفهوم الدلالة الحرفية دورا حاسما في نظرية سورل، سواء في نظريته الأولى حول أفعال اللغة أو في نظريته حول القصدية. فالدلالة الحرفية لملفوظ ما ينبغي أن تكون ظاهرة لأنها هي المنطلق وهي التي تساعدنا على فهم كل الاستعمالات غير الحرفية وهي التي تجعل منها

تبعا لذلك استعمالات قابلة للإدراك. وبذلك يولى جون سورل التمييز بين المعنى الحرفي ومعنى المتكلم أهمية في دراسة المنطوق الاستعاري " فإن مشكلة الاستعارة عنده هي جزء من مشكلة لغوية عامة هي تفسير الكيفية التي ينعزل فيها معنى المتكلم عن معنى الجملة أو الكلمة، أو بعبارة أخرى: كيف تقول شيئاً وتعنى شيئاً آخر؟"، [11]ولذلك اعتمد على المعنى الحرفي بشكل أساسي في التوصل إلى المعنى الاستعاري. وحسب سورل فإن المنطوق الاستعاري يمكن رده إلى ثلاثة مستويات:

1- المنطوق الاستعاري البسيط، وفيه تقوم الاستعارة على الاستبدال المحدد لكلمة بكلمة أخرى، أي كلمة ملفوظة بأخرى مضمرة وتمثل المقصود المجازي، أو قصد المتكلم.

2- المنطوق الاستعاري غير المحدد، وهو يتسم باتساع مجال المعاني التي يحتملها المنطوق الاستعاري، إذ لا يتحدد المضمر هنا في كلمة واحدة بل يتشعب بين عدة دلالات مجازية يحتملها البعد المجازي الاستعاري

3- الاستعارة الميتةوفيها يُهمل المعنى الأصلي للملفوظ، ليكون المعنى المجازي الاستعاري هو الملفوظ.[12]

وينطلق سورل من إيمانه بأهمية الوقوف على تفسير المنطوق الحرفي بوصفه الحلقة الأولى في تفسير المنطوق الاستعاري، أما محاولة وصف المنطوق الاستعاري مع إهمال تفسير المنطوق الحرفي فهي محاولة تفشل غالباً في التمييز بين المنطوقين، ومن ثم ينطلق بداية من مبادئ تأويل المنطوق الحرفي بالبحث في السمات الضرورية للمقارنة بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري من خلال المقارنة بين بعض الجمل التي يصح أن تقف عند حدود المنطوقات الحرفية، أي لا تتوفر لها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي في ذاتها، أي بمعزل عن سياقها، مثال ذلك في

الجملة التالية: (إن الحرارة تشتد هنا)، فمن الممكن أن تقف عند حدود المنطوق الحرفي، وذلك عندما تكون إخباراً لشخص ما عن اشتداد الحرارة في المكان المشار إليه، ومن الممكن أن تتعدى المنطوق الحرفي إلى الفعل الكلامي غير المباشر، أو المعاني المضمرة التي قال بها غرايس والمتعلقة بقضايا الاستلزام الحواري، إذ تستخدم بوصفها طلباً من شخص لشخص آخر أن يفتح الباب، كما أنها من الممكن أن تستخدم بوصفها منطوقاً تهكمياً عندما تستخدم للتعبير عن شدة البرودة، أما استخدامها بوصفهامنطوقاً استعارياً فيكون عندما تعنى . مثلاً . أن المناقشة المستمرة أصبحت تحتوى على قدر أكبر من الهجوم الحاد [13]. «إن ما يعود إلى حالة المعنى الحرفي في اللغة، لا يشكّل سوى اللحظة البدئية والأولى التي تقودنا إلى تلّمس البدايات المؤسِّسة للدلالة. وحدود هذه الدلالة هي وصف هذه الحالة بالاعتماد فقط على عناصرها الأصلية. بذلك نكون أمام سيرورة لا ندرك منها سوى التجليات التقريرية. وانطلاقا من هذا المعنى الأصلي أو هذا الحدّ الأدنى المعنوي الذي تقدمه لنا الواقعة في أبعادها الحرفية، يمكن تخيّل معالم استعارية قادرة على بناء أكوان دلالية متعددة. وهي دلالات لا تتجاوز حدود ما يقتضيه سياق هذه الواقعة. فالمؤوِّل أثناء تعامله مع النص، يتجاوز معناه الظاهر والحرفي، والتعامل مع معانيه الخفية والإضافية بوصفها منطلقا للبحث عن كل ما يستعصي على الإدراك للوصول إلى بنياته العميقة عبر التفقّه والتقدير والتدّبر، وتوسّلا بما في النص من سنن وإشارات سياقية، هي بمثابة دليل لولاه ما تجاوز هذا المؤوّل المعنى الظاهر للنص.»[14]

إن النظر إلى اللغة بهذا الشكل يجعلنا نسلّم بوجود مستوين: مستوى أول تعييني حرفي، ومستوى ثان خاص بإنتاج الوحدات الدلالية والقيم الثقافية المضافة؛ أي مستوى استعاري.

ولقد ميّز سورل في نظريته أفعال اللغة بين أفعال مباشرة وأخري غير مباشرة وذلك ليضع حدا إلى كل تداخل تظهره طبيعة العبارات اللغوية الغامضة مشيرا إلى أننا في السؤال التالي:
هل يمكنك أن تفتح الباب؟

ننجز طلبا غير مباشر؛ والواقع أن العلاقة بين الطلب والسؤال قريبة بعض الشيء لكن ترى كيف يمكن لنا أن نفسر فهم المضيف لقول ضيفه الإخباري التقريري الجو حار جدا اليوم - بأن يسارع إلى فتح نافذة الغرفة. نحن هنا إزاء طلب غير مباشر أيضا وماذا ستفعل نظرية أفعال الكلام إزاء كثير من الأعراف اللغوية المختلفة في اللغات. [15]

«لقد حاولت نظرية أفعال اللغة بحث العلاقة بين الفعل وكل صيغ التواصل إلا أنها واجهت نقدا واسعا خاصة لمعجمها الاصطلاحي ولكونها أيضا قصرت تمييزها بين أفعال التلفظ الثلاثة على النتاج اللغوي فحسب في حين أن مفهوم السياق العرفي المؤسساتي وهو المفهوم المركزي لهذه النظرية يقتضى اشتمالها لأنظمة التواصل والإشارات عامة اللغوي منها وغير اللغوي. ويظل مفهوم العرف مفهوما يكتنفه نوعا من الغموض؛ فنحن لا نعرف إلى أي مدى تعتبر قوة القول أو فعل قوة التلفظ مسألة عرفية وهل هي قصدية أم أنها مرتبطة بإحداث أثر ما. وهل يمكننا اعتبارها سلوكا صريحا أم أنها مجرد سياق.» [16]

لقد ظل هذا المفهوم مثار تساؤل لدى كثير من دارسي هذه النظرية، ولهذا السبب صرح أوستين فى كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلمات" قائلا: «إنه من الصعب أن تحدد أين يبدأ العرف وأين ينتهي.كما يوجه النقد غالبا لنظرية أفعال الكلام عند كل من أوستين

وسورل لكونهما انشغلا بالتقديم والعرض لنموذج أحادي في تناولهما لأفعال اللغة كما فعل سورل مع فعل "الوعد"؛ على سبيل المثال ولم تتناول نظريتهما التواصل ككل متداخل ذلك أن أفعال اللغة نادرا ما تنجز في عزلة عن بعضها البعض. ويحبذ كثير من الفلاسفة واللغويين المعنيين بدراسة هذه النظرية أن تحرص في عرضها وتفسيرها للتواصل على تبني مفهوم واسع يحاكي المفهوم الشامل الذي طرحه فيتجينشتاين، وهو ألعاب اللغة في كتابة "أبحاث فلسفية"، والذي يقول فيه بأن معاني الكلمات فضفاضة تتحد مع استخداماتها المختلفة والخاصة بألعاب اللغة.»[17]

1-3 الآليات التداولية: بول غرايس: أصول الحوار

لم تقف نظرية الأفعال اللغوية عند حدود المحتوى القضوي للجملة في(معناها الحرفي) والقوة الإنجازية الملازمة للتلفظ، بل تجاوزت ذلك نحو ما ينعت بالاستلزام الحواري؛ ذلك أن غرايس(1979) لاحظ بأن جمل اللغات الطبيعية يمكن أن تدل، في بعض السياقات، على معان أخرى خفية غير المعنى القضوي. لننظر في السياق التالي:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله *****عار عليك إذا فعلت عظيم

فالتلفظ بهذه الجملة يتضمن ثلاثة معان:

- المعنى الحرفي (الدعوة إلى عدم القبول بأفعال أو سلوكات نحن نرفضها)،
- القوة الإنجازية(النهي)،
- المعنى الاستلزامي؛ أي المعنى الذي يستفاد من السياق هو: (التوبيخ). [18]

ويقدم غرايس هذه الدلالة الاستلزامية ضمن تصنيف عام لبعض المعاني التي يمكن أن تدل عليها العبارات اللغوية. فهناك، في نظره، معان صريحة وأخرى ضمنية، حيث تشمل المعاني الصريحة:

1- المحتوى القضوي المتمثل في معاني مفردات الجمل حيث يرتبط بعضها ببعض في سياق تركيبي.

2- القوة الإنجازية الحرفية والتي تؤشر عليها بعض الصيغ مثل الاستفهام والأمر وغيرهما.

أما المعاني الضمنية فهي صنفان[19]:

3- معان عرفية مرتبطة بجملها ارتباطا يجعلها لا تتغير بتغير السياقات، وتنشطر إلى: الاقتضاء والاستلزام المنطقي.

4- معان حوارية (أو سياقية) تولد حسب السياقات التي تنجز فيها الجملة، وهي بذلك معان استلزامية حوارية.

لقد تم النظر إلى ظاهرة الاستلزام الحواري، بعد غرايس على أساس أنها نظرية تعدد الأفعال اللغوية بالنسبة للمحتوى القضوي الواحد. في هذا الإطار قسّم سورل الجمل من حيث عدد الأفعال اللغوية المواكبة لها إلى صنفين:

1- صنف من الجمل الذي يواكبه فعل لغوي واحد،

2- وصنف آخر من الجمل ويواكبه أكثر من فعل لغوي وتحديدا فعليين لغويين.

وفي حالة مواكبة فعلين لغويين لجملة واحدة، يضعنا سورل أمام تمييز جديد داخل الفعل اللغوي نفسه؛ وهو الفعل اللغوي المباشر المدلول عليه

حرفيا والفعل اللغوي غير المباشر المدلول عليه سياقيا أو المستفاد من المقام، ومثل ذلك:

أ - لنذهب هذا الصباح إلى النزهة.

ب - سأنجز تمارين اللغة العربية.

فالجملة الأخيرة (ب) تنجز فعلين لغويين اثنين؛ الأول إخباري ويتبدى في كون المتكلم أراد أن ينجز تمارين اللغة العربية، أما الثاني فغير مباشر ويتبدى في رفض أمر المخاطب الذهاب إلى النزهة[20].

فإذا كانت الأبحاث التي قام بها كل من أوستين وسورل، قد انصبت في معظمها على الجانب المتعلق بأفعال الكلام المباشرة وغير المباشرة، فإن غرايس مع اهتمامه بأفعال الكلام غير المباشرة كما وردت عند سورل؛ سيوجه جل أبحاثه صوب أصول الحوار[21].

ينطلق بول غرايس من تصور خاص للتواصل الشفهي، حيث يرى أن المتخاطبين يخضعون ويلتزمون أثناء ممارسة عملية التخاطب ببعض المبادئ العامة، ويهدف غرايس من وراء هذه المبادئ تحقيق ما يلي:

1- أن الجمل الخبرية لا تخضع كلها لشروط الصدق،

2- توضيح كيفية اشتغال آليات التأويل، التي تجعل المؤول ينتقل من الشكل اللغوي الحرفي إلى ما يتضمنه الملفوظ من معنى،

3-فحص الإطار النفسي- المنطقي الذي يقع فيه التبادل الكلامي.

ويضاق لهذا أن غرايس قد وضع مجموعة من القواعد التي اعتبرها مرتبطة بكل حوار لغوي، وهي قواعد أربع يحكمها مبدأ عام، هو مبدأ التعاون، cooperative principle الذي ينص على أن كل تواصل لغوي، لا يتشكّل عادة من سلسلة من التصريحات المتنافرة، بل يتميز بكونه جهدا تعاونيا، يرمي فيه كل طرف في العملية التواصلية تحقيق هدف أو

مجموعة من الأهداف المشتركة، وهذا الهدف أو الاتجاه يمكن أن يحدد منذ البداية ويمكن أن يظهر أثناء التبادل، وقد يكون محددا واضحا، أو مبهما يترك تباعدا كبيرا بين الأطراف المشاركة.

ويهدف غرايس من خلال مبدأ التعاون إلى إعطاء نظرة عن التواصل والطريقة المثلى المؤدية إلى نجاحه، وبالتالي التنبيه إلى مظاهر المعنى، التي لا تحكمها قواعد لغوية (الدلالية منها على الخصوص)، بل يحكمها إنجاز الملفوظ في سياق معين مبني على أساس احترام بعض المبادئ العامة للتواصل.

ومقتضى هذا المبدأ، أن يتعاون المتخاطبان في الوصول إلى الغرض المطلوب من دخولهما في العملية التواصلية، ويمكن أن نميز فيه بين أربع قواعد، تندرج تحت كل قاعدة قواعد فرعية أكثر دقة، ويسميها غرايس: الكم، والكيف، والورود، والكيفية.

أ- قاعدة الكم: ترتبط هذه القاعدة بالقدر الإخباري، أي إنها متعلقة بكمية المعلومات التي يجب عرضها أو تقديمها. وتندرج تحتها القاعدتان الآتيتان.

1- لتكن مساهمتك إخبارية بالقدر المطلوب، أي حاملة ما يفي بحاجة مخاطبك.

2- لا تجعل مساهمتك الإخبارية تتجاوز المطلوب، وحاملة من الإفادة أكثر مما ينبغي.

ب- قاعدة الكيف: وترتبط بقاعدة مفادها؛ الصدق في التخاطب: "حاول أن تكون مساهمتك صادقة". وتتفرع عنها قاعدتين:

1- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.

2- لا تقل ما لا تملك إثبات صحته.

ج- قاعدة الورود: ويسميها الأستاذ "طه عبد الرحمن" ب "قاعدة العلاقة"؛ بمعنى مراعاة المناسبة في الكلام، لتكن مساهمتك في صُلْبِ موضوع التخاطب، أي ليكن كلامك واردا. أو بتعبير البلاغيين لكل مقام مقال.

د- قاعدة الكيفية: وترتبط على عكس سابقاتها بكيفية القول، وتنبني على قاعدة أساسية هي: تحري الوضوح في العملية التخاطبية ويسميها "طه عبد الرحمن" ب "قاعدة الجهة" وتضم القاعدة الكبرى، "كن واضحا"، وقواعد أخرى:

1- اجتنب الغموض،
2- اجتنب اللبس،
3- ليكن كلامك موجزا،
4- ليكن كلامك مرتبا.

وحينما صاغ غرايس هذا المبدأ، وصاغ معه بعض القواعد، فإنه ترك المجال مفتوحا لكي تتضاف قواعد أخرى، كما أنه أشار إلى أن التخاطب يبقى مجرد حالة خاصة من حالات استعمال هذه القواعد، إذ يمكن التوسل بها لمعالجة نماذج التواصل الأخرى. ولما كانت هذه القواعد تضبط هذا التخاطب المثالي والصريح بين المتحاورين؛ باعتبارهما ملتزمين أبدا بمبدأ التعاون المنصوص عليه، فمتى بدا من أحدهما ظاهر الإخلال بهذه القاعدة أو تلك وجب على الأخر أن يصرف كلام محاوره إلى معنى حرفي خفي يقتضيه المقام. وهذا المعنى المصروف إليه يحصل بطريق الاستدلال من المعنى الظاهر ومن القرائن، وذلك بالذات ما عُبِّر عنه بالاستلزام التخاطبي أو الاستلزام الحواري.

وفي هذا الاتجاه قام غرايس بمحاولة تقعيد عمليات التخاطب، على أساس تحديد المبادئ الرئيسة في عمليات التخاطب وأشكال التواصل

عموما، وهذه المبادئ أسهمت في إغناء الدرس التواصلي، كما أسهمت إلى حد كبير في إبراز القيمة التداولية للكلام، كما عالجت إشكالات المقامات والسياقات التي كانت تقف حجرة عثرة أمام التحليل المنطقي التقليدي.

إن هذه القواعد، حسب غرايس، هي قواعد ذات قيمة أخلاقية، حيث ترتبط بالبعد التبادلي للتواصل اللساني، لكي تعطيه القيمة العملية، وتنفي عنه ما يتعارض مع المصالح المشتركة والنبيلة بين المتخاطبين، وهو ما عبر عنه عبد المجيد جحفة في قوله: «وقد استخرج "غرايس" بعض "مبدأ الحوار، وهي عبارة عن مبادئ تعاون نجعل بها، ونتنبأ أن نجعل بها التواصل سهلا. ويعطي خرقا هذه المبادئ استلزاما عند المتكلم بصدد ما يقصده؛ وهذا الاستلزام نحتاجه لفهم السبب في تلفظ المتكلم بهذا القول أو ذاك، أو لفهم الكيفية التي أنتج بها المتكلم قوله.»[22] وما يجب أن ننبه إليه أن ظاهرة الاستلزام الحواري . في نظر "غرايس" تحصل حين يتم خرق إحدى القواعد الأربع مع احترام "مبدأ التعاون" الذي فتح بابا واسعا في تطوير التداوليات اللغوية، وتنويع الدراسات المتعلقة بموضوع التواصل الإنساني.[23]

نستنتج من هذه القواعد المقترحة، أن العملية التواصلية تقتضي من المتكلم، أن يعقد رسالته في متناول المخاطب وحسب مقامه، حتى لا تكون عملية التأويل معقدة، وتتطلب مجهودا كبيرا، ينتهي بنتائج احتمالية، لأن المخاطب يجد نفسه أمام عدد محتمل من الافتراضات، تجعله يقف حائرا في اختيار الافتراض المناسب، لذا يفترض ألا يكون كلام المتكلم ملتبسا، إذ يجب عليه أن يجعل المخاطب، يخفف من الجهد الذي يبذله في تأويل الملفوظ، بغية الوصول إلى المعنى المقصود، ومتى بدأ من

أحدهما ظاهر الإخلال بهذه القاعدة أو تلك، وجب على الآخر أن يصرف كلام محاوره عن ظاهره إلى معنى خفي يقتضيه المقام. [24]

لقد كان اهتمام سورل وأوستين وغرايس منصبا على الوصول إلى طريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يقوم بتفسيرها.

1-4 الآليات التداولية: الحجاج اللغوي وبلاغة الخطاب

أوزفالد ديكرو ومنطق الحجاج التداولي

لقد تحددت علاقة اللسانيات بالتداولية بظهور أوستين وسورل وديكرو وبروندونر...، فقد قدموا للغة مفهوما جديدا مرتبطا بالممارسة والاستعمال، ويستدعي الأمر في معالجتها أدوات إجرائية تدخل ضمن التحليل التداولي؛ هذا الأخير، لم يعد ينظر للغة بوصفها موضوعا مستقلا عن الممارسة؛ وبعبارة أخرى يكون استعمال اللغة من، المنظور التداولي، غائيا. فالتلفظ يتم لتحقيق غاية وقصد معين أو إشباع حاجة محددة، أوالحصول على فائدة.على هذا المنوال تستعمل اللغة للأغراض والمقاصد ذاتها بصفة فعلية في سياقات مختلفة.ويضفي المتحاورون على نحو مباشر وغير مباشرعلى دلالات الملفوظات والسياقات دلالات أخرى. ولعلّ الغاية من ذلك تتبدّى في اكتشاف منطق اللغة ومنطق الخطاب وهو ما تقوم به الوظيفة الحجاجية للغة؛ هذه الوظيفة مؤشرلها في بنية الأقوال والممارسات؛وهي وظيفة «تسعى كذلك إلى اكتشاف القواعد الداخلية للخطاب، وتتحكم في تسلسل الأقوال والجمل وتتابعها بشكل متنام وتدريجي. فالحجاج، حسب هذا التصور، يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب.»[25] فالحجاج،من هذه الزاوية، آلية لسانية تداولية

ندركها في كل قول وفي كل خطاب، كما نعثر عليه في الأسماء والأفعال والظروف والحروف، نجده باختصار في كل مظاهر اللغة وتجلياتها.

إن هذا التصور يمتح أفكاره من النظرية التي وضع أسسها اللساني الفرنسي أوزفالد ديكرو«هذه النظرية تريد أن تّبين أن اللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهرية وظيفة حجاجية، وبعبارة أخرى، هناك مؤشرات عديدة لهذه الوظيفة في بنية الأقوال نفسها.»[26] وتتبّنى منطلقات هذه النظرية في المبادئ التالية:

1- إن الوظيفة الأساسية للغة هي الحجاج.
2- إن المكون الحجاجي في المعنى يكون أساسيا، يليه بعد ذلك المكون الإخباري.
3- عدم الفصل بين الدلالة والتداول.

بالنظر إلى هذه المبادئ يمكن مقاربة الظاهرة الحجاجية من زاويتين:

1- زاوية خارجية، حيث يتم النظر إلى النص في كليته باعتباره حجة.
2- زاوية داخلية، وضمنها تكون للحجاج كافة تحققاته ويكون ذلك تحديدا في: المعجم والروابط الحجاجية والاستعارات والأفعال اللغوية...

وفي هذا المستوى من العمق نفهم أن المرسل عامة لا يهدف إلى إخبار المتلقي، ولا يقصد تقديم المعلومات، بل يسعى إلى التأثير في المتلقي ودفعه إلى اتخاذ موقف ما من القضية التي تشكل موضوع التفكير، وعندما نستعمل لفظة التأثير، فإننا نستعملها من المنظور الحديث الذي يعتبر اللغة فعلا وحجاجا وليست نقلا للمعلومات وإخبارا عنها. وينطلق هذا التصور من فكرة أساسية مفادها أن النص خطاب حجاجي بالدرجة الأولى،وهذا يفترض متكلما ومستمعا تتوافر فيه قصدية التأثير بوجه من الوجوه، مما يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة لعل أهمها: كيف يبني

النص شكله الحجاجي؟ وكيف يمكن أن يكون حجاجيا بدرجة أولى؟ وقبل مقاربة النص يمكن القول إن النص الحجاجي يقوم على عملية فرض لجملة من المعطيات والنتائج الموجهة حواريا بصفة حتمية، لا تترك للمتلقي أي خيار في اختيارات أخرى، بل هو مطالب بالاقتناع بصحة ما توصل إليه بفعل القراءة أو السماع من نتائج منطقية دلالية، تعكس المفهوم الناتج عن الوضعية السياقية للكلام ككل، كما أن هذه النتيجة المضمنة في الملفوظ أكثر أثرا في المتلقي منها إذا كانت مباشرة لشعوره العميق بأن استنباطها من طرفه يعني أنها من بنات فكره، فهو إذن مطالب بقبولها بدافع نفسي.

وتوظف هذه النظرية مجموعة من المفاهيم من قبيل: الحجة والنتيجة والتوجيه والسلّم الحجاجي باعتباره مجموعة غير فارغة من الأقوال متضّمنة لعلاقة تساهم على نحو خاص في ترتيب الحجج، ولهذا السلم قواعده وأليات اشتغاله، مثل: قانون النفي، قانون القلب قانون الخفض، وإلى جانب السلّم الحجاجي، والمفاهيم السالفة، وظّفت كذلك مفاهيم أخرى، مثل: « الروابط الحجاجية والمبادئ الحجاجية والبرنامج الحجاجي والاستراتيجية الخطابية وتعالق الروابط الحجاجية التداولية والحجاج الأيقوني والانسجام الحجاجي التداولي. »[27]

استنتاجات

-تعتبر الأفعال الكلامية النواة المركزية للتداولية، ويعتبر الفعل الكلامي الإنجازي المحور الذي تدور حوله نظرية أفعال الكلام التداولية.

-تنطلق نظرية أفعال الكلام التداولية من مبدإ الترابط بين بنية اللغة ووظيفتيا التواصلية ومن التفاعل الحاصل بين الشكل اللغوي والمقام الذي يجري فيه الخطاب.

- إن نجاح الملفوظ أو فشله، يتوقف على عدة عوامل في مقدمتها العامل اللغوي الذي تصاغ فيه قوالب الملفوظات، أي القوة الإنجازية، يليه نوع العلاقة بين المرسل والمتلقي، وتليه في الأخير درجة اقتناع المتلقي بالملفوظ، ومدى فهمه له.

- إذا كانت التداوليات قد عرفت انتشارا في الدراسات اللسانية الغربية، فإنها مازالت في بداياتها الأولى في الدؤاسات اللسانية العربية، على الرغم من وجود آثارها في تراثنا العربي القديم في البلاغة والفقه والفلسفة وأصول الفقه...، ولم يتم استدماجها بعد في حقلنا الثقافي العربي الحديث والمعاصر لمقاربة النصوص والخطابات الأدبية والإبداعية، ماعدا بعض الاستثناءات.

- **الهوامش**

1 - طه عبد الرحمن: التواصل والحجاج، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير. 1994، ص:11.

2 - عبد الله بريمي: بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا. ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة عالم الكتب الحديث الأردن الطبعة الأولى 2011، ص

3- العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني. منشورات الاختلاف الجزائر ط. 1، 2011. ص: 73.

4 - نعمان بوقرة : محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة. منشورات جامعة باجي مختار عنابة 2006. ص:193.

5 - حوناثان كولر : "اللغة الأدائية" ترجمة: رشاد عبد القادر، مجلة الآداب الأجنبية ،العدد 112 خريف 2002. مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق ص 39/ 40.

6 - عبد الله بريمي: بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا مرجع سابق، ص: 261.

6 - المرجع نفسه.

8 - - فيليب بلاشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر حباشة، ط،1 السنة.2007 ، دار الحوار، ص: 62.

9 - محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الاجتماعي. مكتبة الآداب. القاهرة ،ط.1. 2009. ص: 324.

10 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري منشورات عكاظ 1989 ص : 21.

11 - أحمد صبرة: التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية ، دار الصديقان للنشر والإعلان ، الاسكندرية 1998. ص: 65.

12-ذكره عيد بلبع في: الرؤية التداولية John R. Searl : Metaphor , P 92 . للاستعارة مجلة علامات مكناس العدد 23 ص : 99 / 100

13-ذكره عيد بلبع : مجلة علامات John R. Searl : Metaphor , P 94 .مرجع سابق ص :100 /101

14 - عبد الله بريمي: بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا. مرجع سابق، ص:268-269.

15 - المرجع نفسه، ص: 261.

16 - المرجع نفسه، ص:269.

17 - جون أستين... جون سورل : أفعال الكلام.. كيف تنجز الأشياء بالكلمات نظرية أوستتن، عرض وترجمة: منصور العجالى - العرب أونلاين - 30.07.2003 عن الموقع الإليكتروني :
http://www.alimbaratur.com/All_Pages/Huqul_Stuff/Huqul_46/Huqul_46.htm

18 - عبد الله بريمي: بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا. مرجع سابق، ص: 266.

19 - أحمد المتوكل : اللسانيات الوظيفية مدخل نظري مرجع سابق ص 24.

20 - عبد الله بريمي: بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا. مرجع سابق، ص: 267.

21 - حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي: إفريقيا الشرق المغرب الطبعة الأولى 2004. ص:126.

22 - عبد المجيد جحفة: مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الطبعة الأولى، 2000. ص :31.

23 - طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي. الطبعة 1. 1998. ص:239.

24- طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي الطبعة 2، ص:104.

25 . الدكتور أبوبكر (العزاوي) : الخطاب والحجاج، الناشر : الأحمدية للنشر الطبعة الأولى 2007 ، ص: 11.

26 . المرجع نفسه، ص:16.

27 . لمزيد من التوضيح والتفصيل يمكن العودة إلى كتاب اللغة والحجاج، مرجع سابق.

المصادر والمراجع

-1 -أدراوي العياشي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني. منشورات الاختلاف الجزائر ط. 1، 2011.

-2 -الباهي حسان: الحوار ومنهجية التفكير النقدي: إفريقيا الشرق المغرب الطبعة الأولى 2004.

-3 -المتوكل أحمد: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري منشورات عكاظ 1989.

-4-. العزاوي الدكتور أبوبكر: الخطاب والحجاج، الناشر : الأحمدية للنشر الطبعة الأولى 2007.

-5 -بريمي عبد الله: بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا. ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة عالم الكتب الحديث الأردن الطبعة الأولى 2011.

-6-بلاشيه فيليب: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر حباشة، ط،1 السنة.2007 ، دار الحوار..

-7 -بوقرة نعمان: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة. منشورات جامعة باجي مختار عنابة 2006 .

-8 -جحفة عبد المجيد: مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الطبعة الأولى، 2000..

-9 -كولر حوناثان: "اللغة الأدائية" ترجمة: رشاد عبد القادر، مجلة الآداب الأجنبية ،العدد 112 خريف 2002. مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

-10 -صبرة أحمد: التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية ، دار الصديقان للنشر والإعلان ، الاسكندرية 1998.

-11 -عبد الرحمن طه: التواصل والحجاج، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير. 1994.

-12 -عبد الرحمن طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي. الطبعة 1. 1998 .

-13 -عبد الرحمن طه: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي الطبعة 2.

-14 -عبد العزيز محمد حسن: علم اللغة الاجتماعي. مكتبة الآداب. القاهرة ،ط.1. 2009.

مواقع إليكترونية

-1جون أستين... جون سورل : أفعال الكلام.. كيف تنجز الأشياء بالكلمات نظرية أوستتن، عرض وترجمة: منصور العجالى - العرب أونلاين - 30.07.2003 عن الموقع الإليكتروني :

http://www.alimbaratur.com/All_Pages/Huqul_Stuff/Huqul_46/Huqul_46.htm